العدد (1970) السنة الثامنة - الخميس (25) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شركة وهمية تستغل حاجة الشباب لممارسة انشطة لا اخلاقية ولا من رقيب!

تحقيق وتصوير /ايناس طارق

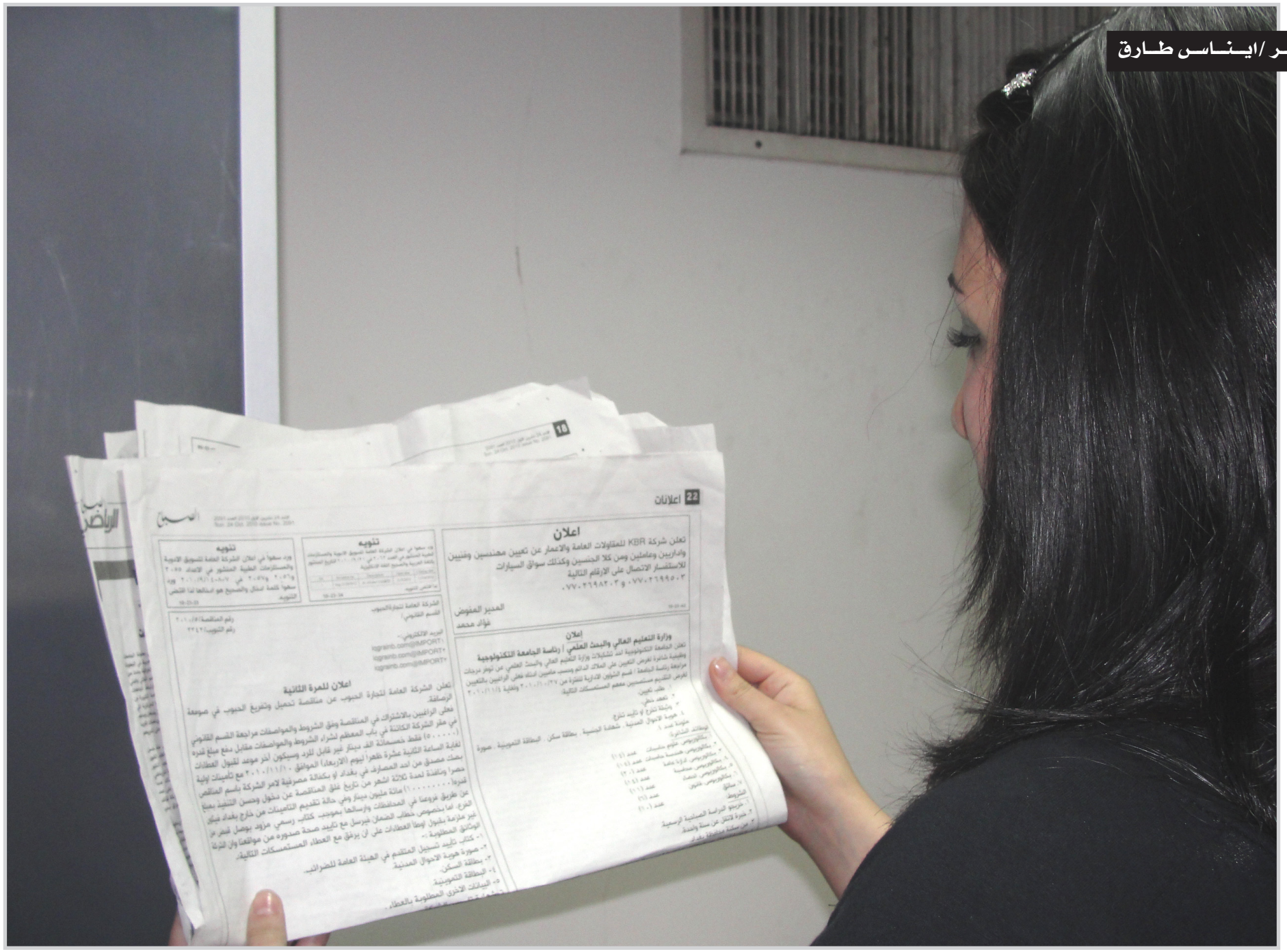

ملاك لا يكاد يمر يوم عليها دون ان تقلب احدى الصحف المحلية والتي تعودت على قراءتها، لعلها تجد اعلاناً يسعفها لايجاد وظيفة بعد ان تخرجت من كلية الهندسة سنة ٢٠٠٨، وشاءت الصدف ان تقرأ الملحق الرياضي الصادر من احدى الصحف ليوم ٢٤ /١٠/ ٢٠١٠، والمعلن فيه ان شركة "....." للمقاولات العامة والاعمار ترغب في تعيين مهندسين وفنيين واداريين وعاملين ومن كلا الجنسين وكذلك سواق سيارات"، ومع الاعلان تم وضع رقمي هاتف متشابهين تقريبا وهما من الارقام التي تسمى "السوبر" التي تباع في محلات الموبايل باسعار مرتفعة.

اعتقدت ملاك ان تحقيق احد احلامها المؤجلة قد بات وشيكا، بالحصول على وظيفة،اتصلت مباشرة برقم الشركة المعلنة، وسالتهم عن الوظائف والاختصاصات المطلوبة وماهي المستمسكات الواجب احضارها في حالة تحديد موعد مقابلة معها،فاخبرها الشخص الموجودعلى الهاتف بان عليها احضار المستمسكات الاصلية "مستنسخة " بالاضافة الى مبلغ ٢٠٠ دولار فقط، وان تبقى في انتظار اتصال من الشركة لتخبرها بموعد المقابلة ومكان الاختبار.

ربما حكاية ملاك ليست الاولى ولن تكون الاخيرة في رحلة البحث عن أيجاد عمل مع شركات تحقيق الاحلام الوهمية؟

تقول ملاك:كنت اعتقد ان الشركة تشغل مكانا كبيرا وحديثا،لكن تفاجأت ان موعد المقابلة سيكون في كافتيريا "مشمشة " في منطقة الكرادة،دون ان انسى الاشارة الى صعوبة الوصول الى موظفي الشركة،وهما رجل وامرأة، يجلسان في الطابق العلوي، لشدة الزحام وكثرة طلبات المواطنين خصوصاً الشباب على استمارة الشركة، الذين كانوا يشكلون طابوراً طويلا ينتظرون منذ ساعات الصباح الاولى.

حاولت التكلم مع شخص كان يتجول "سمسار" في العقد الثاني من عمره يطلب من كل متقدم شراء نسخة من شروط العقد للاطلاع عليها قبل مقابلة مسؤولين في الشركة، سعر النسخة ٢٠٠٠دينار فقط !

وتضيف "ملاك": حصلت على الاستمارة وادرجت اسمي وكافة المعلومات الاخرى، فضلا عن تسجيل رقم هاتفي النقال للاتصال بي فورا حال اكتمال الاجراءات القانونية كما يقولون و٢٠٠ دولار تدفع عداً ونقداً للموظفة التي كانت في العقد الثالث وترتدي ملابس محتشمة وتتكلم تارة بلغة عربية و اخرى بمصطلحات انكليزية و تستلم النقود وتضعها في حقيبة سوداء،وبجوارها شاب لايختلف عنها في اناقة الملابس بشيء غيرانه كان سريع الاجابة على الاسئلة ويريد انهاء اللقاءات باسرع وقت ممكن، ويخبر المتقدمين من الشباب بانهم لايستطيعون ادخالهم الى "المنطقة الخضراء" وسوف يستخرجون لهم "باجات خاصة"للدخول والعمل هناك،وهذه اجراءات روتينية عادية متطورة تتبعها الشركة "....." لحين توفير المكان المناسب للشركة.

تختتم كلماتها مع حسرة فتقول فكرت بالاتصال بالجهات الامنية لكن توقفت لطول فترة الاجراءات الروتينية والخجل من سماع جملة القانون لايحمي المغفلين.

اما المواطن محمد الذي اتصل بصحيفتنا واخبرنا بانه تعرض الى عملية نصب واحتيال من شركة " " التي قرأعنها في اعلان في صحيفة (.....) فقدقال كنت ضمن المجموعة التي حصلت على وعود من الشركة خصوصاً بعد ملئنا الاستمارة واعطائنا موعد يومين لكن مر اكثر من ثلاثة اسابيع دون جدوى.

واضاف ان عدداً كبيراً من المواطنين تعرضوا لضياع أموالهم لانهم دفعوا مبلغ ٢٠٠ دولار، وبعد أن أقنعنا وسيط الشركة بأن المخاطرة معدومة لان الشركة قانونية ومسجلة في دائرة مسجل الشركات، وتعتبر وكيل شركة "KBR" الامريكية ومقر عملها المنطقة الخضراء.

عدد كبير اخرمن المواطنين اكدوا تعرضهم الى نصب واحتيال هذه الشركة التي تمارس نشاطات مشبوهة خصوصاً في صيد الفتيات حيث اكدت نغم انها اتصلت باحد اصحاب الشركة من اجل مساعدتها في الحصول على وظيفة في المنطقة الخضراء لكنه حاول ابتزازها بالخروج معه واخضاعها الى اختبارات عديدة قبل حصولها على الوظيفة لان التعيين لدى شركتهم يحتاج الى الدقة والحرص والحذر والتعامل مع جهات وشخصيات متعددة!!.

مصادراعلامية في الصحيفة التي تم نشر الاعلان فيها افادت بان عدداً من المواطنين اخبروهم بتعرضهم الى محاولة نصب من قبل الشركة،لكن احد الاعلاميين قام بالاتصال بالشركة واخبرهم بان الصحيفة سوف تقوم بابلاغ السلطات الامنية لالقاء القبض عليهم الامر الذي جعل القائمين عليها يلغون كل المواعيد التي كانت مقررة في الكافتيريا نفسها.

وبعد اجراء عدة اتصالات باصحاب الهواتف المعلنة ارقامها في الاعلان،استطعنا تحديد موعد معهم فوافقوا بعد ان علموا انني فتاة وارغب بالتعيين لكن الاختصاص المطلوب ليس اختصاصي نفسه واخبرني المتحدث معي المدعو "....." في الاتصال الاول بان عليه ارسال "مسج" يدرج فيه الاسم الكامل والمواليد وعنوان السكن، وفي اليوم الثاني اتصل الشخص ذاته وطلب مني الحضور الى الشارع العام الواقع في منطقة زيونة بالقرب من جسر المشاة على ان اكون بمفردي وبدون اي صحبة..! وان استقل سيارة اجرة وعند النزول منها ياتي الرجل ويصطحبني!! وافقت على طلبه من اجل اجراء المقابلة، لكن المسؤولين في جريدتي رفضوا خصوصاً ان اسلوب وطريقة كلامه لاتطمئن السامع وما كان يجري بيننا من حديث كان يسمع من قبل بعض المحررين معي في الصحيفة لتاكيد المعلومات التي اذكرها ليس الا، ومن ثم طلبت تغيير موعد المقابلة الى يوم اخر.

واثناء ذلك اتصلت بدائرة التخطيط التابعة لوزارة التخطيط من اجل السؤال عن كيفية حصول الشركة على اجازات ممارسة العمل فاجابنا المتحدث الاعلامي للمكتب عبد الزهرة المندلاوي قائلاً: ان الوزارة لاتعطي اي اجازات ممارسة للشركات وعملها يقتصر فقط مع من يريد ان يحصل على لقب مقاول اما منح لقب شركة فهو من ضمن اختصاص دائرة مسجل الشركات التابعة لوزارة التجارة.

فاتصلنا بالمكتب الاعلامي لوزارة التجارة وطلبنا مساعدتهم في الحصول على معلومات سريعة عن الشركة "....." وبعد بذل جهود استثنائية تبين ان الشركة مسجلة فعلاً وبنفس اسم الشركة الامريكية لكنها ليست جزءًا منها،وهنا اضاف المصدر الذي ساعدنا قائلاً: لايهم ان كانت الشركة مسجلة أم لا لان ما تمارسه من نشاط هو المهم، وان حصولها على التسجيل هو غطاء لممارسة النصب والاحتيال بشكل قانوني،والتي انتشرت في الآونة الاخيرة بشكل كبير،ما ادى الى وقوع المئات من المواطنين في عمليات نصب واحتيال مختلفة.

وبعد مرور يومين اتصلنا بالشخص نفسه المدعو "....." وطلبت منه تجديد الموعد الذي كان هذه المرة في المكان نفسه،وعندما سالته عن الشركة المعلنة قال لقد اغلقناها والان لدينا عمل جديد وسوف اكون موفقه معهم واذا استطعت يمكنني جلب عنصر نسائي للعمل معي وان يكون الاختبار قبل التقديم وهذه من شروط الشركة الجديدة المنبثقة عن الشركة الوهمية التي تفككت خيوطها بعد اسبوع من نشر الاعلان في الصحيفة.

يشار الى ان مجلس الوزراء كان قد حذر مؤخراً، من استفحال ظاهرة هذه الشركات، حيث "ظهرت في الآونة الأخيرة مؤسسات وشركات وهمية تمارس عمليات النصب والاحتيال المالي بهدف تخريب الاقتصاد العراقي من خلال الاستثمار المالي البعيد كلياً عن رقابة البنك المركزي العراقي ورقابة السلطة المالية". وطالب المجلس المواطنين بعدم الدخول في أية علاقة مالية مع هذه الشركات إلا بعد التحري عن حقيقتها، وفي السياق ذاته حذر البنك المركزي من التعامل مع الشركات الوهمية.

اخير أن استغلال الناس قد انتشر تحت مظلة القانون وحمايته الشركة، ونحن متأكدون من ان وجود ضحايا كثر ليس في بغداد انما في عدد من المحافظات فمثل هذه الشركة التي تستغل حاجة الشباب للعمل وتروج لنشاطها المشبوه باسم شركة امريكية تم فسخ عقدها عام ٢٠٠٩ كانت تقوم بتجهيز الجيش الامريكي بالغذاء والوقود ، كثير ومطلوب من الجهات المتخصصة وضع قوانين واجراءات تحد من عمليات الاحتيال هذه.

مصادر صحفية: مجموعة تنتحل اسم شركة امريكية أغلقت عام ٢٠٠٩

وزارة التجارة: الشركة مسجلة قانونيا...ولامسؤولية على نشاطها!

مقتل طفل في المرحلة المتوسطة على يد صديقه

في اواخر عام ٢٠٠٨ تلقى مركز شرطة المثنى اخباراً عن وجود جثة طفل قرب احد الجوامع في المنطقة فهرعت دوريات الشرطة الى المكان وفعلاً تم العثور على جثة طفل عليها اثار ضربات في قدميه مع تلون البشرة وازرقاقها كدليل على وفاته مختنقاً، وبعد التعرف على هوية المجني عليه الطفل (س، ص) دونت افادة والده الذي قال أنه اختطف قبل خمسة ايام اثناء عودته من المدرسة مشيراً الى عدم وجود شهادة عيانية على الحادث وعدم جود خلافات سابقة بينه وبين اي شخص وانه تلقى قبل ايام تهديداً وابتزازاً من قبل مجموعة اشخاص (المتهمين في القضية) وساوموه على دفع فدية مالية قدرها (اربعة دفاتر).

بغداد/ سحر حسين

وقائع الحادث

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩ وبينما كان الطفل (س،ص) في مدرسته كونه طالباً في الصف الاول متوسط وحال خروجه من مدرسته ومعه كتبه المدرسية حضر اليه المتهمان (س، م) تولد ١٩٨٥ بسيارته نوع سوناتا هونداي صفراء اللون ومعه المتهم(م،ث) الذي تربطه علاقة صداقة وزمالة بالمجني عليه كونه طالباً معه في المدرسة المذكورة الذي اتفق مع (س. م) على خطف الطفل ومساومة ذويه وابتزازهم لغرض دفع فدية مالية وفعلا حال خروج المجني عليه في يوم الحادث من المدرسة كان المتهمون المذكورون بانتظاره في بابها فنزل اليه من السيارة المتهم(م، ث) صديقه واقنعه بالركوب معه وجلس في مقعدها الخلفي دون اكراه او اجبار على اعتبار ان صديقه وزميله قد طلب منه ذلك معتقدا بانهم سوف يوصلونه الى داره ، ولم يدر بخلده ما يبيتانه له ، ثم توجهوا به الى دار هي عبارة عن مشتمل من طابقين يشغل المتهم (م ث) الطابق الأرضي منه أما الطابق العلوي فتشغله شقيقته مع زوجها (ا،غ) وتم حجز المجني عليه في احدى غرف دار الطابق الأرضي وقاموا بالاتصال بذويه ومساومتهم على دفع الفدية المالية مقابل اطلاق سراحه وطلبوا في بادئ الامر مبلغ مائة وثلاثين ألف دولار (ثلاثة عشر دفتراً) ثم تم تخفيضه الى اربعين الف دولار (اربعة دفاتر).

وشهد شاهد من اهلها

طوال فترة الاحتجاز لم يعرف الامر سوى المتهمين الا انه في اليوم الرابع من الحجز شاهد زوج شقيقة المتهم (م، ث) المتهمين يتحركون داخل الدار بحركة غير طبيعية حيث لاحظ عند مغادرة احدهم يبقى الاخر فيها فدفعه الشك بالنزول اليهم ووجد معهم طفلا محتجزا في الدار فاصابته الدهشة والذهول والخوف قام بعدها بالخروج مسرعاً واخبار زوجته بان شقيقها وصديقه قاما باختطاف طفل وحجزه في الطابق الارضي ، دون ان يتابع الموضوع او يسارع باتخاذ اجراء مناسب وبعد يومين من ذلك الخبر شاهدت الشقيقة وفي منتصف الليل شقيقها والمتهم الاخر وهما يقومان بوضع شخص في صندوق السيارة ملفوفا بشرشف ابيض وبعد خروجهم بالسيارة عادا سويا بعد فترة قصيرة الى الدار حيث دخل (س،م) الى داره بينما صعد شقيقها الى دارها وقام بالمبيت عندها في غرفتها على غير عادته وهو يرتعد خوفا وفي صباح اليوم التالي وعند خروج الفتاة لشراء بعض المواد الغذائية من احد المحال القريبة سمعت من الناس المتواجدين في المنطقة بانه تم العثور على جثة طفل مقتول وقد عادت مسرعة الى دارها فحصل اثر ذلك خلاف بينها وبين شقيقها والمتهم (س،م) الذي قام بتهديد المرأة وزوجها وشقيقها بالقتل في حالة قيامهم بالاخبار عن حادث الخطف والقتل لكنها لم تصبر فقامت بعد التهديد باخبار طرف ثالث وهو شقيقتها (س) التي تصرفت بشكل صحيح فاخبرت بدورها الشرطة عن المتهمين المذكورين ودورهما بالجريمة وتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحقهما.

قناعة المحكمة

بعد إحالة الأوراق التحقيقية الى محكمة التحقيق وعند تدوين اقوال المتهم (س.م) من قبل القائم بالتحقيق اعترف بارتكاب جريمة الخطف والقتل بالاتفاق والاشتراك مع المتهم الهارب (م.ث) الا انه في اليوم المعين لتشكيل المحاكمة قام المتهم بانكار التهمة المسندة اليه وافاد بان اقواله المدونة في دور التحقيق غير صحيحة كونها انتزعت منه تحت وطاة التعذيب والاكراه وانه بريء عندها اطلعت المحكمة على سوابق المتهم كما تم الاطلاع على محضر كشف الدلالة الجاري بصحبة المتهم والمطابق لاعترافه المدون اثناء التحقيق وعلى تقرير الطب العدلي الذي اشار الى وجود ندبات بسيطة احدثت في جسم المتهم من فترة اسبوعين الى اربعة اسابيع وهو تاريخ حديث وبعيد عن تاريخ التحقيق الجاري معه مما يؤكد ويدلل عدم صدقه في انكاره للتهمة وتعرضه للتعذيب الذي ادعى به كما تم الاطلاع على تقرير الطب العدلي التشريحي لجثة المجنى عليه والموضح فيه اسباب حدوث الوفاة وهو الخنق الرباطي الذي جاء متطابقا مع اعتراف المتهم المدون في دور التحقيق والذي اشار فيه الى قيامه مع المتهم الهارب (م. ث) بخنقه بواسطة سلك كهربائي حتى تاكدا من وفاته. ومما تقدم كله وبعد التامل والتدقيق في الادلة المتحصلة في الدعوى ومناقشتها وجدت المحكمة انها كلها ادلة مقنعة ترقى الى مستوى الادانة ويمكن الركون اليها والاطمئنان الى مضمونها وتصلح لأن تكون أساساً للحكم على كون المتهم (س.م) قد ارتكب جرما ينطبق واحكام المادة الرابعة /١ وبدلالة المادة الثانية /١،٨ من قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ عليه اصدرت المحكمة قرارها بالاعدام شنقا حتى الموت.